

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٤

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٤ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تُرد أقدمية السيد / هيثم غندور إبراهيم غندور - المستشار بهيئة قضايا الدولة -
إلى ١٧ يوليو ٢٠١٢ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢
وتحدد أقدميته سابقاً على السيد / محمد حسن إبراهيم عطية ، ولاحقاً للسيد/
علاء عبد الفتاح إبراهيم تركي «المستشارين بالهيئة» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢٠ فبراير سنة ٢٠١٤ م) .

عدلى منصور